

ما هي السياسة المالية؟

ترجمة الدكتور سامر مظهر قنطقجي

إن أحد أكبر العقبات التي تواجه صانعي السياسات هو تحديد مدى المشاركة التي يجب أن تقوم بها الحكومة في الاقتصاد. في الواقع، كانت هناك درجات مختلفة من التدخل من قبل الحكومة على مر السنين. ولكن في الغالب، من المقبول أن تكون درجة المشاركة الحكومية ضرورية للحفاظ على اقتصاد نابض بالحياة، يعتمد عليه الرفاه الاقتصادي للسكان.

السياسة المالية هي الوسيلة التي من خلالها تقوم الحكومة بتعديل مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب لمراقبة اقتصاد أي دولة والتأثير فيه. إنها الاستراتيجية الشقيقة للسياسة النقدية التي يؤثر بها البنك المركزي على المعروض النقدي للدولة. يتم استخدام هاتين السياستين في مجموعات مختلفة لتوجيه الأهداف الاقتصادية لبلد ما. وينظر إلى كيفية عمل السياسة المالية، وكيف يجب مراقبتها وكيف يمكن أن يؤثر تنفيذها على كيانات مختلفة في اقتصاد ما.

قبل الكساد الكبير الذي استمر من ٢٩ أكتوبر ١٩٢٩، إلى بداية دخول أميركا إلى الحرب العالمية الثانية، كان نهج الحكومة تجاه الاقتصاد هو عدم التدخل. بعد الحرب العالمية الثانية، تقرر أن الحكومة اضطرت إلى القيام بدور استباقي في الاقتصاد لتنظيم البطالة ودورات العمل والتضخم وتكلفة النقود. باستخدام مزيج من السياسات النقدية والمالية (اعتماداً على التوجهات السياسية وفلسفات أولئك الذين في السلطة في وقت معين، قد تهيمن سياسة على أخرى)، يمكن للحكومات السيطرة على الظواهر الاقتصادية.

كيف تعمل السياسة المالية؟

تعتمد السياسة المالية على نظريات الخبير الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز. تُعرف هذه النظرية أيضاً باسم الاقتصاد الكينزي، وتشير بشكل أساسي إلى قدرة الحكومات على التأثير في مستويات إنتاجية الاقتصاد الكلي عن طريق زيادة مستويات الضرائب والإنفاق العام أو خفضها. وهذا التأثير، بدوره، يحد من التضخم (الذي يعتبر عموماً صحياً عند ٢-٣٪)، ويزيد العمالة ويحافظ على قيمة صحية للأموال. تلعب السياسة المالية دوراً مهماً للغاية في إدارة اقتصاد أي بلد. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٢، شعر الكثيرون بالقلق من أن الهاوية المالية، وهي زيادة متزامنة في معدلات الضرائب وتخفيضات في الإنفاق الحكومي من المقرر أن تحدث في

١ Leslie Kramer, What is Fiscal Policy?, January 11, 2018, Investopedia, [link](#)

يناير ٢٠١٣، من شأنها أن تعيد الاقتصاد الأمريكي إلى الركود. تجنّب الكونغرس الأمريكي هذه المشكلة عن طريق تمرير قانون إعانة دافع الضرائب الأمريكي لعام ٢٠١٢ في ١ يناير ٢٠١٣.

قانون الموازنة

الفكرة هي إيجاد توازن بين معدلات الضرائب والإنفاق العام. على سبيل المثال، فإن تحفيز الاقتصاد الراكد عن طريق زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب ينطوي على خطر التسبب في ارتفاع التضخم. ويرجع ذلك إلى أن الزيادة في كمية المال في الاقتصاد، تليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمة المال؛ مما يعني أن الأمر يتطلب المزيد من المال لشراء شيء لم يتغير في القيمة.

لنفترض أن الاقتصاد قد تباطأ. ارتفعت مستويات البطالة وانخفض الإنفاق الاستهلاكي والشركات لا تحقق أرباحاً كبيرة. قد تقرر الحكومة دعم محرك الاقتصاد من خلال خفض الضرائب، الأمر الذي يمنح المستهلكين المزيد من الإنفاق، مع زيادة الإنفاق الحكومي في شكل شراء الخدمات من السوق (مثل بناء الطرق أو المدارس). من خلال دفع مقابل هذه الخدمات، تخلق الحكومة وظائف وأجور يتم ضخها في الاقتصاد. يُعرف ضخ الأموال في الاقتصاد عن طريق خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي أيضاً باسم "الضخ التحفيزي". في غضون ذلك، ستتنخفض مستويات البطالة الإجمالية.

ومع زيادة الأموال في الاقتصاد وتقليل الضرائب على الدفع، يزداد الطلب على السلع والخدمات من جانب المستهلكين. وهذا بدوره يؤدي إلى إحياء الشركات وتحويل الدورة من الركود إلى النشاط.

ومع ذلك، إذا لم يكن هناك أي ضوابط في هذه العملية، فإن الزيادة في الإنتاجية الاقتصادية يمكن أن تتخطى خطاً دقيقاً للغاية وتؤدي إلى الكثير من الأموال في السوق. هذا الفائض في العرض يقلل من قيمة المال مع رفع الأسعار (بسبب الزيادة في الطلب على المنتجات الاستهلاكية). وبالتالي، يتجاوز التضخم المستوى المعقول.

لهذا السبب، يمكن أن يكون ضبط الاقتصاد من خلال السياسة المالية وحدها أمراً صعباً، إن لم يكن غير محتمل، للوصول إلى الأهداف الاقتصادية. إذا لم يتم رصدها عن كثب، فإن الخط الفاصل بين الاقتصاد المنتج والآخر المصاب بالتضخم يمكن أن يكون غير واضح بسهولة.

عندما يحتاج الاقتصاد إلى كبح

عندما يكون التضخم قوياً جداً، قد يحتاج الاقتصاد إلى تباطؤ. في مثل هذه الحالة، يمكن للحكومة استخدام السياسة المالية لزيادة الضرائب ومن ثم إخراج الأموال من الاقتصاد. يمكن للسياسة المالية أن تملئ تقلص الإنفاق

الحكومي وبالتالي تنقص الأموال المتداولة. وبالطبع، فإن الآثار السلبية المحتملة لهذه السياسة، على المدى الطويل، يمكن أن تكون اقتصاداً بطيئاً ومستويات بطالة مرتفعة. ومع ذلك، تستمر العملية حيث تستخدم الحكومة سياستها المالية لسقل مستويات الإنفاق والضرائب.

من الذي تؤثر عليه السياسة المالية؟

لسوء الحظ، فإن تأثيرات أي سياسة مالية ليست هي نفسها بالنسبة للجميع. واعتماداً على التوجهات السياسية لأهداف واضعي السياسات، يمكن أن يؤثر التخفيض الضريبي على الطبقة الوسطى فقط، والتي تعد عادة أكبر مجموعة اقتصادية. في أوقات التراجع الاقتصادي والضرائب المتزايدة، فإن هذه المجموعة نفسها قد تضطر لدفع ضرائب أكثر من الطبقة العليا الأكثر ثراءً.

وبالمثل، عندما تقرر الحكومة تعديل إنفاقها، قد تؤثر سياستها على مجموعة معينة من الأشخاص فقط. إن قرار بناء جسر جديد، على سبيل المثال، سيوفر العمل والمزيد من الدخل لمئات من عمال البناء. ومن ناحية أخرى، فإن قرار إنفاق الأموال على بناء مكوك فضاء جديد، لا يفيد سوى مجموعة صغيرة ومتخصصة من الخبراء، والتي لن تفعل الكثير لزيادة مستويات التوظيف الإجمالية.

ومع ذلك، فإن الأسواق تتفاعل أيضاً مع السياسة المالية. فقد ارتفعت الأسهم في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧ للمرة الأولى في ثلاثة أيام بعد تمرير مشروع قانون ضريبة ترامب في الولايات المتحدة بقيمة ١.٥ تريليون دولار، "قانون تخفيضات الضرائب والوظائف". وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي ٩٩ نقطة أو ٠.٤٪، ومؤشر ستاندرد اند بورز ٥٠٠ ارتفع بنسبة ٠.٢٥٪، ومؤشر ناسداك المركب ارتفع بنسبة ٠.١٤٪.